ندوة إلكترونية افتراضية بعنوان: حلّ المنازعات عن طريق التحكيم في بورصة عمّان

تموز 01، 2025

ضمن إطار سياسة البورصة ومسؤوليتها المجتمعية وحرصها على تعزيز أنشطة التوعية الاستثمارية ونشر المعرفة المالية تماشياً مع الخطة الإستراتيجية التي تبنتها البورصة في مجال نشر ثقافة الاستثمار وزيادة الوعي لدى المواطنين والمتعاملين بالأوراق المالية، نظمت بورصة عمان يوم الإثنين الموافق 2025/06/23 ندوة توعوية افتراضية تحت عنوان " حلّ المنازعات عن طريق التحكيم في بورصة عمّان "عبر تطبيق Microsoft Teams.

افتُتحت الندوة بكلمة المدير التنفيذي لبورصة عمّان مازن الوظائفي، حيث شدّد على أهمية الفعاليات التثقيفية التي تُنظَّم ضمن سلسلة من الندوات المتخصصة الهادفة إلى تعزيز الوعي وتطوير المعرفة والمهارات ذات الصلة بالسوق بين مختل فئات المجتمع بكافة القضايا المتعلقة بالاستثمار في سوق رأس المال الوطني.

وقد أشار الوظائفي إلى أهمية تسليط الضوء على آليات حلّ المنازعات البديلة في بورصة عمان، ومن ضمنها التحكيم كوسيلة فعّالة وعادلة وسريعة لحل الخلافات بين الأطراف المتعاملة في البورصة من قبل خبراء مهنيين، مؤكداً أن تعزيز الثقة في بيئة الاستثمار يتطلب وجود أدوات قانونية متطورة تضمن حقوق المستثمرين وتُسهم في استقرار السوق.

وقدّمت الندوة عبلة النجداوي، مساعد المدير التنفيذي لتطوير الأعمال في بورصة عمّان، حيث استعرضت عدداً من المحاور الأساسية التي تهم المشاركين، مسلّطة الضوء على الإطار القانوني والإجرائي لنظام التحكيم المعتمد لدى البورصة، ودوره الحيوي كأداة فعّالة في تسوية المنازعات الناشئة عن التعاملات في سوق الأوراق المالية. وأكدت النجداوي أن هذا النظام يساهم في تكريس مبادئ العدالة والشفافية، وتعزيز حماية حقوق

المتعاملين، بما يرسّخ بيئة استثمارية مستقرة وآمنة.

كما ركز العرض على الجوانب العملية لتطبيق نظام التحكيم، حيث تناول عدداً من الموضوعات الجوهرية، أبرزها: تعريف منازعات الأوراق المالية، والتحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات، ونطاق تطبيق تعليمات التحكيم في بورصة عمّان. كما استعرضت النجداوي آلية تقديم طلب التحكيم والرد عليه، وتشكيل هيئة التحكيم، وآليات عملها، بالإضافة إلى إجراءات سير العملية التحكيمية، إصدار الأحكام، وتحديد أتعاب هيئة التحكيم.

وقد شهدت الندوة حضوراً فاعلاًمن97 مشاركاً من شركات الوساطة المالية ومستشاريهم القانونيين، ونقابة المحامين، والمعهد القضائي، إضافة إلى عدد من المهتمين بالاستثمار في السوق المالي. وقد تم في ختام الندوة الإجابة على أسئلة واستفسارات المشاركين حول كل ما يتعلق بالجانب و بالإطار القانوني والإجرائي لنظام التحكيم المعتمد لدى البورصة.